

إن التطور السياسي للدولة، قاد تدريجيا، إلى بلورة مجموعة من الأفكار المتعلقة بالديمقراطية مثل السيادة الشعبية والمشاركة السياسية، ثم المواطنة، وعبرت الأحزاب السياسية كنتاج لهذا التطور عن رغبتها في الدفاع عن هذه الأفكار، وساعدها في القيام بذلك دورها المتنامي في الحياة السياسية والمجتمعية، تماشيا مع تطور الأنظمة السياسية الحديثة، وبهذا فإذا كانت الأحزاب، تعبر عن تطور الأنظمة السياسية، فإن حركية النظام من جهة، وحركية المجتمع من جهة ثانية، تؤدي في النهاية إلى بناء نمط حزبي مختلف من بلد لآخر، ومعبر عن ظروف تاريخية وسياسية خاصة بكل بلد، والجزائر كغيرها من البلدان عرفت تطور سياسي وظروف تاريخية، قادت في النهاية إلى تبني نمط حزبي أحادي، عبر عن فشله تاريخيا، وانتهى بتبني فكرة الديمقراطية التعددية.

حيث تركز اهتمام أغلب الباحثين على العوامل الداخلية والخارجية في دراسة التحول الديمقراطي ولكنهم أغفلوا الأثر الهام الذي يخلفه تطور أو ضعف البنية المؤسسية على هذا التحول سواء من ناحية قدرة الأحزاب السياسية على ممارسة مهامها، والأكثر من هذا نجد أن مجمل التعاريف السائدة للديمقراطية تنتمي بدرجة أو بأخرى إلى المدرسة السلوكية التي تهوّن من قيمة المؤسسات وتعلي من شأن السلوك في تفسير صنع القرار السياسي من ناحية وتقييم نظام الحكم ودرجة ديمقراطيته وتطويره من ناحية أخرى.

وبالتالي فإن نظرة السلوكيين الكلاسيكيين للحياة السياسية ساهمت في تحجيم البحث في أهمية ودور الأحزاب في التحول الديمقراطي، وصرقوا الذهن كثيرا عن دراستها بالعمق والشمول الواجبين، فأصبحنا لا نجد إلا القليل (خاصة في المكتبة العربية) حول دراسة دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي، وصولا إلى زيادة فعاليتها والتي تنصرف إلى دورها في الحياة السياسية عموما وفي دعم الديمقراطية تحديدا.

على هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في :

كيف يمكن للأحزاب السياسية أن تلعب دورا فعالا ومؤثرا في دعم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- * ما هي طبيعة الأحزاب السياسية الجزائرية من حيث نشأتها وحجم عضويتها وبرامجها السياسية وأطرها الفكرية وأنماط العلاقات فيما بينها وانعكاس ذلك على هيكل وأداء النظام الحزبي؟
- * ما مدى ممارسة الأحزاب السياسية الجزائرية للديمقراطية الداخلية فيها باعتبارها مكوناً رئيسياً في عملية التحول الديمقراطي؟
- * كيف يمكن تفعيل دور الأحزاب السياسية بما يحقق الدعم للديمقراطية في الجزائر؟.
- * ما مدى تأثير الإطار الدستوري والقانوني على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟
- * ما هي العلاقة بين الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي؟
- * ما هي عوامل وسمات التحول الديمقراطي في الجزائر والأطر الناظمة له؟
- * ما هو مستقبل الأحزاب السياسية الجزائرية بالنظر إلى الممارسة السياسية والانتخابية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي رافقتها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين الديمقراطية الداخلية للأحزاب وبين التحول الديمقراطي، بمعنى أنه كلما تحققت الديمقراطية داخل الأحزاب زاد احتمال تأثيرها في دعم التحول الديمقراطي.
- توجد علاقة سلبية بين حجم ونوعية القيود والضوابط القانونية والتنظيمية المفروضة على الأحزاب السياسية، وبين قدرتها على دعم التحول الديمقراطي.
- توجد علاقة إيجابية بين قدرة الأحزاب على القيام بوظائفها وبين التحول الديمقراطي، بمعنى أنه كلما زادت قدرتها على أداء وظائفها زاد احتمال تأثيرها في دعم التحول الديمقراطي.
- إذا كانت الأحزاب السياسية ممثلة للمواطن ومهيكله لمطالبه فهذا يقتضى منها أن تملك نخب ذات تأهيل سياسي عالي، تجعل الحزب يحتل مكانة سياسية عالية في الحياة السياسية.

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة :

تقوم الدراسة ببحث قضية الأحزاب السياسية في الجزائر كأحد مجالات البحث السياسي من خلال دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه في دعم الديمقراطية وترسيخها. أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة فيغطي الفترة من جوان 1997 إلى ماي 2007 . ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة للأسباب التالية :

- لأن أول برلمان تعددي في الجزائر (بعد إقرار التحول الديمقراطي) بدأ بعد انتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني في 05 جوان 1997 ، وتشكيل مجلس الأمة (الغرفة الثانية) في 08 جانفي 1998 .
- قبل هذه الفترة كانت هناك مؤسسات انتقالية ذات طابع تشريعي بالنظر للأزمة السياسية التي عرفت البلاد آنذاك منذ وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 .
- لأن دراسة أداء الأحزاب في البرلمان في هذه الدراسة يتركز على الفترتين التشريعتين الرابعة (1997/2002) والخامسة (2002/2007) بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى) ، والفترة التشريعية الأولى (1998/2004) والثانية (2004) وما زالت مستمرة إلى غاية 2010) بالنسبة لمجلس الأمة (الغرفة العليا).

مبررات اختيار الموضوع :

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفت الجزائر بداية من عام 1988 ، والتي كانت فيها الأحزاب السياسية صاحبة الدور الأساسي، كما أنها نابعة من فكرة فحواها، أن أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الأحزاب السياسية عموما تصب في قلب النظام السياسي والرهانات السلطوية، وهذا ما يجعله موضوع جديد ومتجدد باستمرار .

كما تأتي دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر، كرسبة فعلية نسعى من خلالها الوقوف على حقيقة الديمقراطية في الجزائر، ومسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي مع المؤثرات الخارجية والداخلية.

كما أنها تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى آخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية.

أهمية الموضوع :

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

اعتبارات عملية وتتعلق بما يلي :

- 1- تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم بعض جوانب النظام السياسي الجزائري من ناحية، والكشف عن بعض معضلات التطور الديمقراطي من ناحية أخرى، فضلا عن أنّ الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصوّرات لتفعيل دور الأحزاب السياسية ، ومن ثمّ دفع مسيرة التطور الديمقراطي في الجزائر.
- 2- من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية بنظام الحكم في الجزائر، وتقييم خبرة الأحزاب السياسية والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة المتميزة بين الأحزاب السياسية وطبيعة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره.
- 3- إنّ البحث أصبح مركزا الآن بعد حدوث موجة التحول الديمقراطي الكبيرة خاصة في دول الجنوب- على كيفية تدعيم هذه التحولات والآليات التي تمكن من ذلك لتفادي التراجع إلى الوراء نحو السلطوية، خاصة وأنّ ما نشهده على صعيد البيئة الدولية ومنذ 11 سبتمبر 2001 هو اتجاه معاكس نحو الفوضى والتسلط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الضعيفة، فالتجربة أثبتت أنّ الغرب لا يدعم الديمقراطية إلا بمقدار ما يخدم مصالحه.
- 4- إيمان الباحث بأنّ الكتابات والبحوث العلمية حول الأحزاب السياسية هي قوة دافعة باتجاه تحقيق أسس الحياة النيابية الديمقراطية، وبالتالي هي البداية ولسنا بحاجة إلى الانتظار إلى حين تحقق ذلك الغرض.

اعتبارات علمية (أكاديمية):

- 1- إنّ دراسة الأحزاب السياسية من أهم مباحث علم السياسة، بحيث يعتبر وجودها من إحدى خصائص النظم السياسية الحديثة، كما أنّ ثمة ضرورة للتعرف على خصائص الأحزاب وخاصة بنائها التنظيمي ودراسة مدى توفر الديمقراطية الداخلية فيها، حيث يعزى إخفاق أحزاب العالم الثالث عموماً في تحديث مجتمعاتها في أحد جوانبه إلى فشلها في بناء تنظيم حزبي ديمقراطي.
- 2- أنها تمثل جزءا من تيار دراسة النظام السياسي الجزائري، حيث توجد في هذا الإطار دراسات أكاديمية تناولت بالبحث والتحليل في النظام السياسي الجزائري، السلطة التنفيذية، التعددية والأحزاب السياسية، النخبة السياسية.

3- أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل التطور الديمقراطي في الجزائر منذ 1997، ومن هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة متواضعة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر المعاصر وعن النظام السياسي الجزائري بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

- تطمح و تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:
- تحليل الإطار الدستوري والقانوني لتشكيل وعمل الأحزاب السياسية ومدى مساعدته لها على المساهمة في تعميق الممارسة الديمقراطية.
- رصد واقع أداء الأحزاب في الجزائر في ظل عملية التحول الديمقراطي التي شرع فيها النظام السياسي منذ إقرار دستور 1989 وذلك من خلال تجربة المؤسسة التشريعية التعددية.
- محاولة وضع بعض التصورات التي من الممكن أن تدعم الآفاق المستقبلية للأحزاب السياسية ودورها في تدعيم عملية التحول الديمقراطي.
- لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في الجزائر بالدراسات المتخصصة في الأحزاب كوسيلة تمكن من تحقيق تراكم معرفي، تساعد على تحسين الأداء الفعال للأحزاب وبالتالي تدعيم دورها في النظام السياسي من جهة، والدعوة إلى تضافر جهود المهتمين بهذا الحقل الدراسي لإنشاء مركز للدراسات المتخصصة في الأحزاب ضمن قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، تفعيلًا لدور الجامعة والبحث العلمي وربطها بالمحيط.
- تهدف الدراسة لرصد وتحليل الأحزاب السياسية، وتبيان مفهومها، وتحديد ضوابطها وقبورها.
- كما تسعى الدراسة إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في الجزائر وعوامل حدوثه وذلك من خلال تحديد الأسباب و الدوافع الداخلية والخارجية، وإبراز النتائج التي أفرزها.
- توضيح موقع الأحزاب السياسية في الجزائر خلال موجة التحول نحو الديمقراطية التي عرفتها.

منهجية البحث:

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد¹، ارتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم إلى دراسة موضوعية:

¹- سامر حريفج، وآخرون، *في مناهج البحث العلمي وأساليبه*، (الأردن: منشورات عبد اللاوي، ط 2، 1999، ص33).

المنهج التاريخي يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يطلها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الأحزاب السياسية عموما قادتنا إلى دراسة التاريخ السياسي الغربي، والتاريخ البشري عموما، لفهم نشأة وتطور ظاهرة الأحزاب، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري مرورا بالفترة الأحادية ووصولاً للإصلاح السياسي لعام 1989 وتجسيداً للتعددية السياسية بالجزائر.

كما استعنا **بالمنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على الظاهرة الحزبية التعددية في الجزائر، خلال العهد التعددي وخلال الوضع الأزموي ومن خلال الممارسات، الانتخابية التعددية المختلفة.

بالإضافة إلى **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف التشريعات الجزائرية والقوانين التي تعلق بالانتخابات والأحزاب.

كما ساعدنا **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدثت الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه، والاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة، ولقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا لتطور ونشأة الظاهرة الحزبية في العالم الغربي والعالم الغير غربي، كما اعتمدنا عليه في بعض الملاحظات المتعلقة بتطور النسق الحزبي في بلدان أخرى مقارنة بالجزائر.

كما حاولنا الاعتماد على **الاقتراب البيئي** الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والخارجية، في عملية النشاط السياسي والتطور السياسي عموما حيث لاحظنا تأثير الأوضاع الدولية والتحويلات السياسية والاقتصادية، في مختلف البلدان على النسق السياسي الجزائري.

منهج تحليل الدور : يعد مفهوم الدور أحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في دراسة السلوك الحزبي وقد استخدم هذا المفهوم في الدراسات التشريعية للدلالة ليس فقط على السلوك الحزبي وإنما أيضا على المستوى العام للأحزاب السياسية وترجع أهمية استخدام تحليل الدور في الدراسات الحزبية إلى ما يلي:

- أنه يقدم وسيلة لتوضيح كيف يتم دور الأحزاب السياسية وكيف تشارك في عملية صنع القرار داخل المؤسسة التشريعية وفي كل الحياة السياسية.
- إن تحليل الدور يشكل أداة لدراسة الأحزاب السياسية كمؤسسة وعلاقتها بالنظام السياسي وبغيرها من المؤسسات السياسية داخل النظام. كما أنه يمثل أداة لتوضيح وظائف الأحزاب السياسية، والمطالب التي تطرح عليها في النظام السياسي.
- يستخدم أيضا في إجراء دراسات مقارنة بين النظم الحزبية المختلفة بهدف التعرف على مدى وجود اتفاق في مفاهيم الدور بين الأحزاب السياسية.

أدبيات الدراسات:

قد يذهب البعض إلى اعتبار دور الأحزاب السياسية عموما تعبير عن مرحلة تاريخية معينة، في حين أن الواقع التاريخي والسياسي يؤكدان أن هذه الظاهرة تعبر عن سلسلة من التجارب التاريخية والسياسية، والملفت للانتباه في الدراسات الأكاديمية التي أطلعت عليها أنها أغفلت ذلك، أو لم ترى فيه فائدة، انطلاقا من وجود كتب خاصة درست الأحزاب السياسية ونشأتها، لكنها لم تربطه مع الواقع التاريخي الجزائري خاصة، والعالم الثالث عموما، وعلى هذا الأساس انصب اهتمامنا بربط التاريخ السياسي الغربي، الذي يعتبر البيئة الأصلية لظهور الأحزاب السياسية الحديثة، ومن ثم الديمقراطية التمثيلية، ثم انتقال هذه الظاهرة إلى العالم الغير غربي، والواضح عند الحديث عن الدراسات التي اهتمت بالأحزاب السياسية، أنها جاءت في مرحلة أكد فيها الحزب قدرته على البروز كقوة سياسية منافسة للقوى التقليدية.

وانصب اهتمامنا في هذا السياق بالاطلاع على أمهات الكتب، التي تطرقت لهذا الموضوع، ككتاب "أوستروغورسكي" *Ostrogorski (Moesi)* الذي كان من الأوائل الذين تطرقوا لنشأة الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا في كتابه *la démocratie et les partis : politique. Paris : édition du seuil, 1979.*

بالإضافة إلى كتابات "روبرتو ميشالز"، و"ماكس فيبر" حول الأحزاب السياسية، وصولا إلى كتاب موريس ديفرجي *lespartispolitiques. France : Maurice Duverger, colin1952. édition Armond* الذي يعتبر كتاب ذو قيمة علمية ومحدث لإجماع عند مختلف الباحثين في هذا المجال كما لا يفوتنا ذكر كتاب جون شارلوا "الأحزاب السياسية، *Jean Charlot, les partis politiques. 2°édition, Paris: édition colin, 1971* والذي يعتبر حوصلة لمختلف الدراسات التي اهتمت بدراسة الأحزاب السياسية، كما نشير أننا سلطنا الضوء على التطور

السياسي التاريخي للمجتمعات الغربية، والغير غربية عبر مجموعة من الكتب التي اهتمت بدراسة النظم السياسية والتاريخ السياسي.

أما عن أهم الأبحاث التي تناولت ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر، فإن الملاحظ عنها أنها نادرة عندما يتعلق الأمر بالتعددية السياسية في حين نجد زخم من الكتابات حول فترة الأحادية والحزب الواحد ككتابات " محمد حربي " على سبيل المثال *Le 'FLN 'mirage ou réalité. Alger : édition ENAL _naqd, 1993.* حول جبهة التحرير وكتابات " كمال بوشامة " والدراسة التي قدمها الأستاذ " عامر رخيلة " حول التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني من 1962 إلى 1980 الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 .

كما استعنا بدراسات أخرى لم تهتم بالظاهرة الحزبية خاصة، وإنما أشارت إليها من خلال نظرتها لتطور النظام السياسي الجزائري، بالإضافة إلى مختلف الرسائل الجامعية التي ساعدتنا على الإحاطة بالموضوع، والخروج بتصوير أو دراسة موضوعية دقيقة تعالج الأحزاب السياسية من عدة جوانب.